الدخل القومي والإنفاق على التعليم

الدكتور كاظم سعد الاعرجي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الملخص

اخذ قطاع التعليم يحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الكتاب والباحثين لما له من دور مهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية اذ يسهم في توفير الملاكات البشرية الكفؤة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية لان عدم توفر مثل هذه الملاكات وتنميتها تعد مشكلة أساسية تعترض تحقيق عملية التنمية الاقتصادية هذه . ولذلك نجد التأكيد من قبل الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم على أهمية العنصر البشري وعدّه المحرك الذي يسحب عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام .لذا فقد أولت معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها الاقتصادي اهتماما متزايدا بعملية تكوين رأس المال البشري وضرورة زيادة الإنفاق عليه

استند البحث إلى فرضية (إن انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم سيكون سبباً رئيسياً في تدني المستوى العلمي ،و الحصول على ملاكات غير كفؤة تشكل عائقا أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية)

يهدف البحث إلى بيان دور قطاع التعليم في العملية التنموية التي تسعى إليها البلدان النامية ومنها العراق ،فضلا عن دوره في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل البطالة وإمداد القطاعات الاقتصادية بما تحتاجه من الأيدي العاملة الماهرة . وبيان العلاقة بين زيادة الأنفاق على التعليم والحصول على مخرجات تعليمية قادرة على قيادة الملية التنموية في البلد .

تناول البحث مفهوم الدخل ومفهوم الإنفاق وأشكاله فضلا عن واقع النظام التعليمي في العراق وتطوره باختلاف المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية فضلا عن التعرف على مؤشرات الإنفاق على التعليم وتطورها .

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات نذكر بعض منها :

. انخفاض نسب التخصيصات المالية لقطاع التعليم مما أدى إلى انخفاض معدل النمو المركب للإنفاق على التعليم مقارنة مع الدول العربية والنامية.

ارتفاع معدل نمو أعداد الطلبة بصورة اكبر من معدل نمو عدد الجامعات مما اثر في المستوى العلمي للطلبة والكفاءة العلمية للمخرجات التعليمية.

. أهمية الإنفاق على التعليم في حل مشكلة البطالة وتخفيض معدلاتها .

Abstract

Take the education sector occupies a large portion of the concerns of writers and researchers because of its important role in achieving the economic development process as it contributes to the provision of efficient human resources needed by the economic sectors as the lack of such cadres and development is a fundamental problem to the achievement of this process of economic development. Therefore, we find confirmation by economists according to their attitudes on the importance of the human race and considered the engine that pulls the economic development process forward. Has given so much of the world, with different degrees of economic development, a growing interest in the

process of human capital formation and the need to increase spending by

The research was based on the premise (that the low level of spending on education would be a major reason for the low level of scientific development, and access to staff is an efficient barrier to achieving the economic development process)

The research aims to indicate the role of the education sector in the development process sought by the developing countries, including Iraq, in addition to its role in solving many economic problems such as unemployment and economic sectors, including the supply of needed skilled labor. And the statement of the relationship between increased spending on education and access to educational outputs capable of denominational leadership development in the country.

The research concept and the concept of income and expenditure forms in addition to the reality of Iraq's education system and its development in different educational levels, elementary, secondary and university in addition to the identification of indicators of expenditure on education and development.

The research found a number of conclusions to mention some of them:

Low rates of financial allocations to the education sector, which led to the low rate of compound growth of expenditure on education compared with the Arab countries and developing countries.

High rate of growth in the number of students is greater than the growth rate of the number of universities, which impact on the scientific level of students and scientific competence of the outputs of education.

The importance of spending on education in solving the problem of unemployment and cuts in rates.

المقدمة

تولي البلدان النامية والمتقدمة جهودا خاصة في دعم وتطوير قطاع التعليم ومنها العراق الذي أعطى اهتماما متزايدافي قطاع التعليم لا سيما بعد عام 2003 ويعزى هذا الاهتمام إلى ادراك الحكومة العراقية بان سبب ضعف الأداء الاقتصادي للبلد هو عدم توفر ملاكات ومستويات من العمالة الماهرة تواكب التطورات الحاصلة في العالم مما أدى إلى وجود فجوة تكنولوجية ومعرفية مع العالم المتقدم ومن اجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لابد من تطوير التعليم والتوسع بمختلف مراحله و انواعه بعدّه المصدر الأساس لتوفير احتياجات القطاعات الاقتصادية ورفدها باليد العاملة لتنفيذ خطط التنمية

ومن اجل الارتقاء بالمستوى التعليمي لابد من زيادة الإنفاق على قطاع التعليم لمواجهة النمو السكاني المتسارع والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والتي هي من الحقوق التي تكفلها الدولة لكل فرد فضلا عن حاجة البلدان النامية ومنها العراق إلى الملاكات الفنية والمتخصصة . إذ إن المشكلة الأساسية بالنسبة لتلك البلدان تتمثل في النقص الحاد في القوى العاملة الماهرة والفنية. إذ العلاقة بين المستوى التعليمي والمهارة الفنية

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في حدوث خلل هيكلي في بنية قطاع التعليم ومخرجاته أدت إلى إحداث خلل في تركيبة القوى العاملة في الاقتصاد . من جانب أخر إن الإنفاق على التعليم دون المستوى المطلوب أدى إلى زيادة ملحوظة في نسب التسرب من التعليم وارتفاع نسب البطالة و لا سيما الأيدي العاملة غير الماهرة مما شكل عبئاً على عملية التنمية

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها (إن انخفاض مستوى الإنفاق على قطاع التعليم في العراق سبب رئيس في تدني المستوى العلمي . والحصول على ملاكات غير كفوءة شكلت عائقا إمام عملية التنمية الاقتصادية

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الاتي

1 مفهوم الدخل القومي والإنفاق القومي

2 مفهوم الإنفاق على التعليم والتطور الحاصل فيه

3 مساهمة قطاع التعليم في بناء الاقتصاد وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية

4 معرفة المعوقات التي تقف بوجه تطور القطاع التعليمي

أولا مفهوم الدخل

يختلف مفهوم الدخل من نظام اقتصادي لأخر. ففي النظام الاشتراكي يعد الدخل القومي من المؤشرات الأكثر شمولا للتعبير عن الوضع الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد . ومفهوم الدخل في النظام الاشتراكي يستند إلى نظرية ماركس في القيمة والتي تعد العمل هو المصدر الوحيد للقيمة . وعلية يمكن تعريف الدخل القومي بأنة (ذلك الجزء من الناتج الاجتماعي المستحصل علية خلال مدة زمنية معينة ، والذي يبقى بعد طرح النفقات المادية) أو هو (مجموع الأجور المدفوعة وفائض القيمة الذي يوزع فيما بعد إلى المجتمع بشكل إرباح وفوائد وريع) وكما عرفه الاقتصادي السوفيتي شونوموردك بانه (ذلك الجزء من الناتج الاجتماعي المقدر بالنقود الذي يستخلص من سنة لأخرى بشكل فائض منسوب إلى عمل المجتمع والذي يوضع تحت التصرف سنويا لأجل الاستهلاك ولأجل التراكم) (1)

ومما تجدر الإشارة إليه إن الدخل القومي يعادل الناتج الاجتماعي الإجمالي بعد طرح ماانفق أو استهلك من وسائل الإنتاج (الناتج الاجتماعي الصافي) . وعلية فان الفرق بين المفهوم الإجمالي والمفهوم الصافي في النظام الاشتراكي أوسع من الفرق بين المفهومين في النظام الرأسمالي الذي يشمل الاندثار في الموجودات الثابتة فقط .

إما في النظام الرأسمالي فان اصطلاح الدخل القومي يطلق على مجموع المدخولات أو التعويضات أو المكافآت التي تجعل للعوامل المستخدمة في عملية الإنتاج وهي (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) نتيجة المساهمة في إنتاج السلع والخدمات خلال سنة في الغالب (2)

ثانيا / مفهوم الانفاق

وهو مجموع ماينفق على إنتاج السلع والخدمات ويقسم إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري إذ يمثل الأول مجموع المبالغ المنفقة على شراء السلع الاستهلاكية ، يذهب الأخر إلى الزيادة في مجموع الموجودات في رؤوس الأموال ، كالزيادة في مجموع المصانع والأجهزة ، والبيوت والإنشاءات وهو يعني الإنفاق على شراء السلع والخدمات النهائية التي تستخدم في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى . ويقسم كذلك إلى إنفاق خاص وإنفاق عام إذ يمثل الأول إنفاق الإفراد والأسر ، يعني الثاني إنفاق الحكومة بشقية الاستهلاكي والاستثماري

ثالثا / الإنفاق على التعليم

تزايد الاهتمام خلال القرن العشرين في قطاع التعليم من قبل المهتمين بالسياسة الاقتصادية وذلك نابع من الإدراك بان دور التعليم في تحقيق عملية التنمية والنمو يكمن في أهمية التعليم للمجتمع وتطوره. فضلا عن

تطوير العملية الإنتاجية وإنتاجية العامل والتأثير على نتاج عملة في جميع مراحل التطور البشري . أدى هذا الاهتمام في قطاع التعليم إلى تزايد التخصيصات الموجهة من ميزانية الدولة إلى قطاع التعليم لتغطية نفقاته ويمكن الاستدلال على ما جاء في التقرير الذي اعدتة منظمة اليونسكو تحت إشراف ايدجار فور حول التخصيصات التعليمية في العالم إذ جاء في التقرير (إن نشر التعليم يتطلب دائما مضاعفة النفقات وإذ بلغت النفقات العمومية المخصصة عام 1968 للموسسات التربوية ما يقارب 123 مليار دولار مقابل54 عام 1960 بنسبة زيادة بلغت ما يقارب 150%في ثماني سنوات (3) ليرتفع حجم الإنفاق على التعليم في البلدان المتقدمة إلى 455 مليار دولار عام 1985 ثم الى1123 عام 1995 ليصل إلى 1412عام 2000 وكذلك الحال في البلدان النامية فقد ارتفع الإنفاق على التعليم من 100 مليار دولار عام 1985 إلى 241 مليار دولار عام 200 وهكذا يعكس الاهتمام المتزايد في قطاع التعليم والادراك بان للتعليم دوراً بارزاً في صياغة الأنماط الإنتاجية التي مرت وتمر بها الإنسانية والتي تعمل على تطوير العمل الانساني وكيفية السيطرة على العوامل الإنتاج والتحكم بها

ومن الأسباب التي تدعو إلى زيادة الإنفاق على التعليم هو حاجة القطاعات الاقتصادية إلى الملاكات الكفوءة والتي تعد شرطا أساسيا من شروط التطور والنمو الاقتصادية وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى اليها البلدان النامية ومن اجل سد حاجة القطاعات الاقتصادية من تلك الملاكات نجد الكثير من البلدان تتحمل بالكامل نفقات التعليم ومنها العراق .

وتهتم العديد من الدراسات الحديثة بدراسة العائدات الاقتصادية المتمثلة في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي والمرتبطة بالتعليم والناتجة عنة ، ولما كان كل من الدخلين القومي والفردي يتأثر بعوامل أخرى غير التعليم فان عائدات التعليم تنحصر في ذلك الجزء من الدخل والذي يرجع أصلا إلى تأثير التعليم والتدريب فقط ويقترح الباحث طرائق مختلفة لتحديد ذلك الجزء، مثل طريقة الارتباط بين مدخلات نظام التعليم و لا سيما تكاليف التعليم والدخل القومي أو الفردي الناتج عن ذلك ،أو طريقة البواقي التي تقوم على تحديد إسهام كل من عوامل الإنتاج الأساسية في الناتج وترجع الباقي إلى التعليم ، ويضاف إلى ذلك هناك طريقة مباشرة يتم فيها التوازن بين تكاليف التعليم لفرد واحد أو مجموعة من الإفراد والدخل الذي يحصل علية أو يحصلون علية من جراء التعليم (4)

رابعا / العوامل المؤثرة في الأنفاق على التعليم

عند درا سه الأنفاق على التعليم توجد مجموعتان من العوامل التي تؤثر في حجم الأنفاق التعليمي وهما :(5).

أولا / مجموعة العوامل الخارجية (وهي التي لأدخل للمؤسسة التعليمية فيها) وتشمل :.

1. المستوى العام للدخل القومي
2. مستوى نفقة المعيشة أو مقدار الأنفاق من الدخل والذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات
3. مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع والذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم
4. التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة

ثانيا / مجموعة العوامل الداخلية(وهذه ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية) ومن هذه العوامل:.

1. مستوى أجور العاملين في الموسسات التعليمية

2التوزيع العمري لهيئات التدريس إذ يؤثر في مستوى الأجور

3مستوى التكنولوجيا التعليمية

4. نصاب المدرس في ساعات التدريس

5. حجم الهدر التربوي والذي يرجع في اغلب إلا حيان إلى عامل الرسوب أو التسرب

ونلاحظ مما تقدم بان مستوى الإنفاق على التعليم يزداد بزيادة الدخل القومي للبلد في حين يؤثر سلبا" في ارتفاع مستوى المعيشة وكذلك أسعار السلع والخدمات على مستوى الإنفاق فيؤدى إلى تذبذب نسب الأنفاق مابين الزيادة والنقصان والتي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها مما يؤدي إلى اختلاف مخرجات التعليم من سنة إلى أخرى .

خامسا / إشكال الإنفاق على التعليم :

تتخذ إشكال الأنفاق على التعليم إشكال عدة منها (6)

1 نفقات العمل : ويقصد بها كل إشكال النفقات التي تنفق على العاملين في قطاع التعليم بما فيها النفقات التي ترتبط بقيمة عمل الطلبة في النشاطات التعليمية ويمكن تقسيمها إلى:-

ا . نفقات عمل الطالب : وهي النفقات التي تتعلق بنشاطات الطلاب باختلاف مراحل ونوعية التعليم . أي بغض النظر فيما إذا كانت هذه النشاطات نشاطات خاصة بالتعليم الذاتي أو نشاطات تعليمية للإفراد ضمن المؤسسات التعليمية ، وهذا يشكل صعوبة في قياس حجم العمل أو تقويم قيمة هذا العمل . لان العمل المبذول من قبل الطالب في العملية التعليمية لايقابلها اجر معين ولذلك تعد هذه الأجور من نوع خاص من النفقات ترتبط بعمل الطالب.

ب : نفقات عمل المعلم : وهي تلك النفقات المتعلقة بأجور المعلمين في المؤسسات التعليمية وتحديد هذه النفقات يعد أمر ضروري لتحديد حجم الأنفاق على قطاع التعليم لأنة الركيزة الأساس في مخرجات هذا القطاع . إضافة كونه العامل الرئيس في ترشيد الإنفاق وكيفية التحكم به من حيث الكلفة التعليمية للطالب ومن حيث الضغط المتولد على ميزانية الدولة.

2. النفقات المادية : وهي تلك النفقات المتعلقة بالوسائل التعليمية ذات الأجل القصير مثل القرطاسية والمواد التي تستخدم في المختبرات ونفقات استخدام الطاقة . فضلا عن النفقات ذات الأجل الطويل مثل رأس المال الثابت المستخدم في قطاع التعليم . ومما تجدر الإشارة إليه يمكن إن نقسم النفقات المادية أعلاه إلى نفقات تتعلق بعمل الطالب ونفقات تتعلق بعمل المعلم .

سادسا :. مصادر تمويل الإنفاق على التعليم :

أخذت الدول على عاتقها بمختلف أنظمتها وتباين درجة تطورها التوسع في الإنفاق على قطاع التعليم مما يشكل عبئا ثقيلا على ميزانيتها مما دفع القائمين بأمور السياسة والاقتصاد والتخطيط والباحثين بإجراء العديد من الدراسات من اجل إيجاد الحلول الملائمة دون المساس أو التأثير بالمستوى العلمي سلبا ، ولكن العجز المالي الذي تعاني مته البلاد المتقدمة اضطرها إلى غلق بعض الكليات والدراسات، ففي الولايات المتحدة مثلا تم غلق كلية ميلتسون الخاصة التي أسست عام 1844 كما قامت عشرون ولايةامريكية بتخفيض الميزانية التعليمية لعام 1987 (7) .

وتتفاقم المشكلة في البلدان النامية بسبب محدودية الإمكانات المالية وسوء توزيع الموارد مما يعني أن التمويل يقف عائقا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم . ولذلك تتزايد الحاجة إلى إيجاد الحلول الناجعة

والمتوازنة لمشكلة تمويل التعليم ولاسيما أن مصادر التمويل تأخذ أشكال عدة تختلف بأنواعها طبقا لطبيعة الأنظمة السياسية وتبعا لدرجة التطور الاقتصادي . ومن أهم مصادر التمويل (8)

1. تمويل الحكومة المركزية : ويتم التمويل هنا من ميزانية الدولة بشكل مباشر.
2. الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم .
3. إقساط التعليم الخاص : وهذه تدفع من قبل الطلبة في مؤسسات التعليم الخاصة كالمدارس والجامعات .
4. القروض : وهي قروض داخلية تحصل عليها المؤسسات التعليمية من اجل إقامة مشاريع معينة مثل مشاريع محو الأمية .
5. المصادر الخاصة والمحلية مثل ما يدفعه الأهالي بشكل رمزي أو كل رسوم التسجيل .
6. مساهمة المؤسسات الإنتاجية عن طريق تقديم المنح لتعليم بعض الطلبة على نفقاتها.

والجدول التالي يبين مصادر التمويل لبلدان مختارة

جدول (1)

مصادر تمويل الإنفاق على التعليم لبلدان مختارة

بلاد متقدمة	مصادر التمويل	بلاد نامية	مصادر التمويل
الولايات المتحدة	تمويل فيدرالي ، ضرائب عقارية ،ضرائب الولاية مساهمات خيرية ، حكومات الولاية	الصين	الحكومات المحلية ، الأسر
المملكة المتحدة	الحكومات المركزية ،ضرائب السلطة المحلية ، قروض الطلبة	الهند	الحكومات المحلية ،حكومات الولاية ،الأجهزة المحلية
اليابان	الحكومة المركزية ، المجالس الإقليمية	كوريا الشمالية	الحكومة المركزية ، المؤسسات والمصانع الإنتاجية
كوريا الجنوبية	الحكومات المحلية ، الأسر	مصر	الحكومة

المصدر : عقيل حميد جابر ، الاستثمار برأس المال البشري وعلاقته بالبطالة في البلاد النامية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2008 ،ص51

سادسا : واقع النظام التعليمي في العراق وتطوره :

من اجل التعرف على واقع قطاع التعليم ومدى تطوره في العراق لابد من معرفة الهيكل التنظيمي للتعليم في العراق والذي يتكون من أربع مراحل تتمثل برياض الأطفال والدراسة الابتدائية والدراسة الثانوية ثم المراحل الجامعية فالتعليم في العراق يستند إلى دستور العراق الذي يكفل الفرص التعليمية لكل إفراد المجتمع مجانا . ولدراسة الواقع التعليمي ومعرفة حيثياته سنركز .على المراحل الثلاثة الأخيرة .بعدّر إن مرحلة رياض الأطفال لايدخل فيها نسبة كبيرة من أطفال العراق

1: التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية

تستثمر الدراسة في هاتين المرحلتين (6) سنوات لكل مرحلة وتخضع المدارس في هذه المراحل إلى وزارة التربية .وقد شهدت الدراسة في هاتين المرحلتين تطوراً كبيراً من حيث إعداد الطلبة وإعداد الهيأة التعليمية والتدريسية وأعداد المدارس ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (2)

جدول (2)

مؤشرات التعليم الابتدائي والثانوي في العراق للمدة من 1991. 2007

التعليم الابتدائي				التعليم الثانوي	
العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المدارس	أعداد المعلمين	عدد التلاميذ	عـــدد المدارس	أعـــداد المدرسين
1992-1991	2824556	7980	120063	967872	2719	42654
1993-1992	2857467	8003	131271	992617	2450	48496
1994-1993	2902239	7988	133196	994384	2626	49783
1995-1994	2913533	8058	139947	1009105	2658	52428
1996-1995	2903923	8145	145455	1037482	2675	52393
1997-1996	2953777	8300	141178	1056929	2694	54364
1998-1997	3029386	8333	141935	1020823	2822	54846
1999-1998	3128368	8354	141579	1038303	2878	55061
2000-1999	3128368	8505	154642	1051905	2948	60225
2001-2000	3385138	8749	158168	1063842	3051	62810
2002-2001	3507975	9115	165738	1132106	3128	65681
2003-2002	—	—	—	—	—	—
2004-2003	4334609	13914	211138	1571288	4269	83358
2005-2004	3767425	11129	191852	1437842	3579	67008
2006-2005	3941190	11828	234139	1389017	3920	111843
2007-2006	4150940	12141	236968	1491933	4109	113556

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية من 2006.2007

ملاحظة :فقط العام الدراسي 2003. 2004 يتضمن على بيانات إقليم كوردستان

جدول (3) معدل النمو المركب

المدة	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد أعضاء الهيأة التدريسية
المدارس الابتدائية			
من 1991 – 2002	1.96	1.20	2.94
من 2003 – 2007	0.07 -	3.35 -	2.92
من 1991 – 2007	3.96	4.32	7.10
المدارس الثانوية			
من 1991 – 2002	1.42	1.26	3.96
من 2003 – 2007	1.28 -	0.95 -	8.03
1991 – 2007	4.46	4.25	10.39

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

نلاحظ من الجدول (2) إن هناك تطوراً واضحاً في عدد التلاميذ والمدارس وإعداد الهيأة التعليمية والتدريسية وللمرحلتين الابتدائية والثانوية . ويمكن إن نقسم مدة البحث من (1991 – 2007) إلى مدتين . الأولى تشمل السنوات التي سبقت عام 2003 . و الأخرى تشمل السنوات التي أعقبت عام 2003 .

ولغرض معرفة التطور الحاصل في القطاع التعليمي في العراق وللمرحلتين الابتدائية والثانوية نلاحظ ارتفاع أو زيادة أعداد التلاميذ في الدراسة الابتدائية من (2824556) تلميذاً للعام الدراسي 1991 – 1992 إلى (3507975) تلميذاً للعام الدراسي 2001 – 2002 وكذلك أعداد المدارس التي ارتفعت من (7980) مدرسة إلى (9115) مدرسة للمدة الدراسية نفسها وكذلك الحال بالنسبة لعدد المعلمين الذي ازداد من (120063) معلماً إلى (165738) معلماً للمدة الدراسية نفسها . وكذلك الحال بالنسبة للدراسة الثانوية فقد ازداد عدد التلاميذ من (967872) إلى (1132106) تلاميذ وعدد المدارس من (2719) إلى (3128) مدرسة وعدد المدرسين من (42654) إلى (65681) مدرساً للمدة الدراسية ذاتها . ورغم هذه الزيادة في أعداد التلاميذ والمدارس وأعضاء الهيأة التدريسية والتعليمية إلا أنها زيادة طفيفة لم تستجيب لمتطلبات

التنمية الاقتصادية ويعود السبب إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الاستثنائية التي مر بها العراق ، فيما بلغ معدل النمو المركب للمدة التي سيقت عام 2003 للدراسة الابتدائية 1.96 لعدد التلاميذ . و 1.2 لعدد المدارس . و2.94 لعدد أعضاء الهيأة التدريسية . فيما كان معدل النمو المركب للدراسة الثانوية (1.42) ، (1.26) ، (3.96) لأعداد التلاميذ والمدارس وأعضاء الهيأة التدريسية والتعليمية على التوالي وعلى الرغم من معدلات النمو هذه في أعداد التلاميذ والمدارس وأعضاء الهيأة التدريسية إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب .

من جانب أخر نلاحظ تطوراً واضحاً في أعداد التلاميذ والمدارس وإعداد الهيأة التدريسية خلال المدة التي أعقبت المدة2003 فقد ارتفع عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية من (3507975) في العام الدراسي 2002.2001 إلى (4150940) للعام الدراسي 2006 – 2007 وكذلك أعداد المدارس وأعداد الهيأة التدريسية من (9115) إلى (12141) ومن (165738) إلى (236968) على التوالي وبمعدل نمو مركب قدره (-1.07) لأعداد التلاميذ و (-3.35) و (2.92) لأعداد المدارس وأعضاء الهيأة التدريسية على التوالي ويعود السبب في معدل النمو السالب لأعداد التلاميذ هو سوء الوضع الأمني الذي مر فيه العراق عام 2006 – 2007 مما أدى إلى انخفاض التحاق الطلبة في المدارس ، إما معدل النمو المركب للمدة التي أعقبت عام 2003 للدراسة الثانوية كان على التوالي (- 1.28) و(0.95) و (8.03) للتلاميذ والمدارس وأعضاء الهيأة التدريسية . وكان سبب معدل النمو السالب نفسه للمدارس الابتدائية .

في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1991 – 2007 للمدارس الابتدائية (3.96) و(4.32) و(7.10) لإعداد التلاميذ والمدارس والمعلمين على التوالي . في حين بلغ للمدارس الثانوية (4.46) و(4.25) و (10.39) لإعداد التلاميذ والمدارس وأعضاء الهيأة التدريسية على التوالي .

2- التعليم في المرحلة الجامعية :-

وتشمل هذه المرحلة المعاهد والجامعات فضلا عن الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) وتعّد الدراسة في هذه المرحلة هي أخر المطاف بعدها يصبح الطالب مؤهلاً للعمل في دوائر الدولة أي أن مخرجات هذه المرحلة تعد مدخلات عمل لدوائر ومؤسسات الدولة .

وللوقوف على مؤثرات تطور التعليم في المرحلة الجامعية نلاحظ الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4)

تطور مؤشرات التعليم الجامعي في العراق

العام الدراسي	عدد الطلاب	عدد الجامعات	عدد الخريجين	عدد الأساتذة	حصة كل جامعة من عدد الطلاب
1992 – 1991	197786	11	37240	10520	17981
1993 – 1992	197437	12	38054	10591	16453
1994 – 1993	186140	12	43447	11789	15512
1995 – 1994	201984	12	35274	11848	16832
1996 – 1995	232896	12	33653	11685	19418
1997 – 1996	257278	12	37917	11986	214310
1998 – 1997	266505	12	46687	12101	22209
1999 – 1998	278758	12	46522	11993	232210
2000 – 1999	273988	12	50196	12068	22832
2001 – 2000	277195	12	49935	12402	230910
2002 – 2001	297292	12	53260	13240	24774

2003 – 2002	322226	12	68826	15523	26852
2004 – 2003	354922	12	74676	17003	29577
2005 – 2004	368753	17	74518	12046	21691
2006 – 2005	380231	17	74664	24459	22367
2007 – 2006	325994	17	74669	28510	19176

المصدر :. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية

جدول رقم (5)

معدل النمو المركب (%)

المدة	عدد الطلاب	عدد الجامعات	عدد الخريجين	عدد الأساتذة
2003 – 1991	4.1	0.72	5.23	3.28
2007 – 2003	2.10 -	9.09	0.07 -	13.79
2007 – 1991	3.14	2.73	4.40	6.37

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) .

نلاحظ من الجدول (4) ارتفاع عدد الطلاب في الجامعات العراقية من (197786) للعام الدراسي1991– 1992 إلى (325994) للعام الدراسي 2006 – 2007 وبمعدل نمو مركب قدره (3.14 %) في حين ارتفع عدد الجامعات العراقية من (11) جامعة عام 1991 – 1992 إلى (17) جامعة عام2006 – 2007 وبمعدل نمو مركب قدره (2.73 %) بينما ارتفع عدد الأساتذة من (10520) أستاذاً عام 1991 – 1992 ليصل إلى(28510) عام 2006 – 2007 وبمعدل نمو مركب قدره (6.37 %) .

مما تقدم يمكن إن نلاحظ الأتي :-

1- ارتفاع عدد الجامعات من (12 جامعة) للعام الدراسي 2003 – 2004 إلى (17 جامعة) عام 2006 – 2007 وهذا يعني الاهتمام المتزايد في التعليم العالي من قبل الدولة و لا سيما بعد التغيير عام 2003 .

2- ارتفاع عدد الأساتذة من (15523) للعام الدراسي 2002 – 2003 ليصل إلى (28510) عام 2006 – 2007 ويرجع السبب إلى عودة الكثير من أساتذة الجامعات من خارج البلد بعد تحسن رواتب الأساتذة عن السنوات التي سبقت عام 2003 فضلا عن استقطاب حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) للتعيين في الجامعات العراقية بعد التحسن في رواتب الأساتذة الجامعيين .

3- ارتفاع معدل نمو الطلبة بصورة اكبر من معدل نمو الجامعات خلال مدة البحث وهذا يعني أن الجامعة الواحدة سوف تستوعب عدداً اكبر من طاقتها الاستيعابية مما يؤثر في المستوى العلمي للطالب و في الخدمات المقدمة إلى الطالب .

4- على الرغم من ازدياد عدد الجامعات في السنوات الثلاثة الأخيرة من مدة البحث إلا انه يلاحظ ارتفاع حصة كل جامعة من عدد الطلاب فبعد إن كان (17981) طالباً لكل جامعة عام (1991) ارتفع ليصل إلى (22367) طالباً عام 2006 ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تزايد أعداد الخريجين في السنوات الأخيرة فضلا عن فتح أقسام علمية وكليات جديدة في اغلب الجامعات العراقية .

سابعاً :- تطور مؤشرات الإنفاق على التعليم في العراق

من الواضح إن التعليم هو البوابة الرئيسة والركيزة الأساسية والمهمة للدخول إلى مجتمع المعلومات وتطويره وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فضلا عن انه يوفر العنصر البشري الكفوء والعمالة الماهرة

التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية . وعليه نجد التسابق بين دول العالم لجذب المزيد من الكفاءات العلمية والاستثمار بالتعليم وزيادة الإنفاق عليه إذ إن من الوظائف الأساسية للتعليم هو إعداد القوى العاملة إعدادا يتلاءم مع حاجات المجتمع والاقتصاد الوطني ،فالقوى العاملة المتعلمة المؤهلة تعد عاملا رئيسا.من عوامل الإنتاج ويفترض إن تكون ذات انتاجيةاعلى من القوى غير المتعلمة ،لذا يعد التعليم أداة مهمة في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لهذا فان تخطيط التعليم وتنظيمه فضلا عن التدريب يؤدي إلى تحسين مهارات العمال وتحديد معارفهم وإعادة تأهيلهم مع المستجدات المعرفية والتقنية الحديثة(9)

لقد أولت الحكومة العراقية اهتماماً متزايداً بقطاع التعليم والإنفاق عليه و لا سيما في عقد السبعينات من القرن الماضي بعد تصحيح أسعار النفط ولمرتين في ذلك العقد وزيادة الدخل القومي . إذ طبق العراق نظام مجانية التعليم ونظام التغذية المدرسية ولمدة معينة .

ولمتابعة تطور مؤشرات الإنفاق عل التعليم في العراق نلاحظ الجدول (6) .

جدول (6)

حجم الناتج المحلي وحجم الدخل القومي والإنفاق العام والإنفاق على التعليم للمدة من (1997 – 2006)

في العراق (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي	الدخل القومي	الإنفاق القومي	الإنفاق على التعليم	النسب المئوية		
					(1) (4)	(2) (4)	(3) (4)
1997	15169790	13235490	1335487	68899	0.45	0.52	5.17
1998	17203806	15013422	3051860	121958	0.71	0.81	4
1999	34583179	31381048	3916184	194247	0.56	0.62	4.96
2000	50359239	46634634	5997708	237624	0.47	0.51	3.96
2001	41494366	36726501	3543297	214528	0.52	0.58	6.05
2002	41242664	34677722	7964332	394352	0.96	0.97	4.65
2003	29894476	25728749	3642686	335364	1.12	1.3	9.21
2004	48206524	41800135	13705247	1512899	3.14	3.6	11.04
2005	64227555	56780212	14401295	1443910	2.25	2.5	10.03
2006	81773561	854315309	30523148	2546395	3.11	3	8.5
معدل النمو المركب	% 18.3	% 20.5	% 36.7	% 43.5	–	–	–

المصدر – وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – الحسابات القومية (2007)

ملاحظة :- معدل النمو المركب احتسب من قبل الباحث .

من جدول (6) نلاحظ الأتي :-

1- ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصورة مستمرة و خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (15169790) مليون دينار للعام 1997 ليصل إلى (81773561) مليون دينار عام 2006 ، وبمعدل نمو مركب بلغ (18.3%) . إما الدخل القومي فقدبلغ(13235490) مليون دينار عام1997 ليصل إلى (85431539) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو مركب قدره (20.5 %) .

2- الارتفاع المستمر في الإنفاق القومي رافقه زيادة في الإنفاق على التعليم باستثناء الانخفاض الحاصل في عام 2003 بسبب أحداث التغيير التي حدثت ، فقد ارتفع الإنفاق القومي من (1335487) مليون دينار عام 1997 ليصل إلى (30523148) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو مركب قدره (36.7 %) في حين ارتفع الإنفاق على التعليم من (68899) مليون دينار عام 1997 ليصل إلى (2546395) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو مركب قدره (43.5 %) .

3- نلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج والدخل والإنفاق القومي مقارنة مع الدول العربية الأخرى.

إذ انه بمقارنة الإنفاق على التعليم في العراق مع مثيلاتها في الدول الأخرى سواء أكانت العربية أم النامية أم المتقدمة سوف نلاحظ انخفاض الإنفاق على التعليم في العراق مقارنةً بالدول الأخرى والجدول (7) يوضح ذلك .

جدول (7)

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة

الدولة	2005	2006	2007	2008
جنوب افريقيا	5.4	5.4	5.3	5.1
ايران	4.7	5.1	5.5	4.7
مصر	4.8	4	3.7	3.7
روسيا	3.0	3.9	4.1	4.0
السلفادور	2.7	3.0	3.0	3.6
كينيا	7.3	7	6.4	6.4
لبنان	2.6	2.8	2.6	3
مدغشقر	3.2	3.1	3.4	2.9
أورغواي	2.7	2.0	3.5	3.9
الأرجنتين	4.8	4.5	5.5	—

المصدر

http://data.albankaldwli.org.com

ثامنا:- العلاقة بين عمالة الأطفال ،معدل الأمية والإنفاق على التعليم

من الواضح إن هناك علاقة وثيقة بين عمالة الأطفال ومعدل الأمية من جهة والإنفاق على التعليم من جهة أخرى فالعلاقة تكاد تكون مباشرة تناسبية فكلما ازداد الإنفاق على التعليم أدى إلى انخفاض معدل الأمية وانخفاض عمالة الأطفال دون سن (15) تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الأمية بشكل خطير بسبب زيادة أعداد المتسربين من المدارس و لا سيما الابتدائية منها بسبب الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها العراق وبالإمكان معالجة المشكلة وتقليل نسب التسرب من خلال زيادة الإنفاق على التعليم وتوفير مصادر المعيشة والحياة الكريمة التي تساعد الطلبة على مواصلة دراستهم . فبعد أن أعلن العراق عام 1979 برنامج لمحو الأمية ففي عام 1991 أعلن القضاء على الأمية . ولكن عادت هذه الظاهرة إلى الوجود تدريجياً وتفاقمت بعد عام 2003 بسبب غياب التشريعات والقوانين التي تحد وتلزم مواصلة الدراسة .

فمثلاً لو نظرنا إلى موازنة عام 2010 لم نجد فيها تخصيص دولار واحد لإقامة دورات لمحو الأمية . مما ساعد ذلك على زيادة أعداد الأميين في العراق وتشير أخر التقديرات إلى وصول عدد الأميين عام 2010 إلى سبعة ملايين بعد إن كان خمسة ملايين عام 2008 و 2009 وان أكثر من60% الى65% منهم من النساء (10).

يترتب على ماسبق انخفاض نسبة الملتحقين في الدراسة . إذ بلغت نسبة الملتحقين بالدراسة من مجموع السكان الواجب التحاقهم هي55% فقط فيما بلغت نسبة الالتحاق إلى مجموع الأطفال في عمر (6 سنة) كان 59% فقط إي أن نسبة التسرب 41% وترتفع هذه النسبة الى56% عند سن (12 سنة) تشكل الإناث النسبة الأكبر منها . وتشير البيانات إلى أن نسبة14% من الإناث تركن المدارس لأسباب اقتصادية و24% بسبب عدم وجود مدارس قريبة من سكنهن وهذا كله يعود إلى انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم .

إما المدارس المتوسطة فقد كانت نسبة الالتحاق41% من هم بسن اكبر من12 سنة تشكل نسبة الاناث36% ونسبة الذكور47% . (11) وحسب المناطق تقسم إلى :-

في المناطق الحضرية تشكل نسبة الاناث44% ونسبة الذكور50% أما في المناطق الريفية فقد كانت نسبة الاناث13% والذكور37% .

مما تقدم يمكن القول التقارب بين نسبة الإناث ونسبة الذكور ولا يعود السبب لتحسن نسبة الإناث بل بسبب تراجع نسبة الذكور ويرجع سبب تراجع نسبة الذكور إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد وصعوبة الحياة التي تتطلب البحث عن فرص العمل لرفع المستوى ألمعاشي للأسرة العراقية . إي أن البحث عن العمل والاتجاه إلى سوق العمل هو سبب رئيس لزيادة تسرب الذكور وانخفاض نسبة الالتحاق .

بناء على ما تقدم يمكن القول إن زيادة نسبة المتسربين أدت إلى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في العراق وعلى اختلاف محافظاته . مع اختلاف نسبة محافظة عن أخرى . فنجدها ترتفع في محافظة بابل لتصل إلى 14.2% بينما تنخفض إلى 1.3% في ذي قار . والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (8)

عمالة الأطفال دون سن 15 سنة في العراق حسب المحافظة %

المحافظة	العمالة	المحافظة	العمالة
نينوى	4.4	الانبار	-
كركوك	13	نجف	2.5
ديالى	2.3	قادسية	3.7
بغداد	2.9	المثنى	4.4
بابل	14.2	ذي قار	1.3
كربلاء	1.9	ميسان	4.9
واسط	9.9	البصرة	1.7
صلاح الدين	8.5	سليمانية	2.4
اربيل	-	دهوك	-

المصدر

http://data.albankalawli.org

من الجدول نلاحظ اختلاف محافظة عن أخرى في نسبة عمالة الأطفال ويمكن إرجاع السبب إلى استقرار الوضع الامني في كل محافظة فمثلاً نجد انخفاض هذه النسبة في محافظة ذي قار بسبب الوضع الامني المستقر نسبياً فيها مما يعطي فرص عمل أكثر من غيرها التي تعاني من ظروف أمنية استثنائية مثل محافظة بابل وكركوك وصلاح الدين وغيرها .

فضلا عن ما سبق إن الأوضاع المعاشية القاسية التي تعاني منها العوائل العراقية دفعت إلى استخدام الأطفال وزجهم في سوق العمل لتأمين الحياة الكريمة إذ ان40 %من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من مليون عائلة تعتمد على شبكة الحماية الاجتماعية والتي تتراوح بين70 –130 ألف دينار شهرياً .
وأخيرا يمكن القول إن زيادة الإنفاق على التعليم مثل تقديم وجبات غذائية مدرسية وتقديم إعانات نقدية وعينية للطلبة الفقراء يمكن إن يساعد من تقليل نسب المتسربين من التعليم وبالتالي التقليل من نسب عمالة الأطفال .

تاسعا :. الاستنتاجات والتوصيات :-

أولا:. الاستنتاجات

من خلال البحث يمكن إن نستنتج الأتي :-

1- ارتفاع نسبة الأمية في العراق إذ وصلت هذه النسبة الى65% وبذلك يكون العراق من البلدان العربية الأكثر نسبة في إعداد الأميين .
2- انخفاض الإنفاق على التعليم في العراق مقارنةً بالدول العربية والنامية فقد كانت هذه النسبة تتراوح بين45ر0% و3.11 % من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وما بين 3.9 % - 11.0 % من الإنفاق القومي مما يعني انخفاض نصيب الطالب الواحد مما يؤثر في المستوى العلمي للطالب .
3- إن الإنفاق على التعليم هو إنفاق استثماري يهدف إلى تكوين رأس مال بشري ولكن الملاحظ أن هذا الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو اقل من مثيلاتها من الدول العربية والنامية والمتقدمة .
4- أهمية الإنفاق على التعليم في تخفيض مشكلة البطالة إذ أثبتت بعض الدراسات على إن زيادة الإنفاق بنسبة100% تؤدي إلى تخفيض البطالة بنسبة24% في بعض الدول مثل الأرجنتين ونسبة67% في تايلند .
5- بلغ معدل النمو المركب للإنفاق على التعليم خلال المدة من (1997 – 2006) هو 43.5 مما يؤكد انخفاض نسب التخصصات المالية لقطاع التعليم .
6- ارتفاع معدل نمو الطلبة بصورة اكبر من معدل النمو الحاصل في عدد الجامعات والمدارس مما يؤثر على المستوى العلمي للطالب والكفاءة العلمية للمخرجات العلمية التعليمية .
7- اقتصار مصادر تمويل التعليم على الحكومة باستثناء المدة الأخيرة التي سمحت للقطاع الخاص بالمشاركة ولو بنسبة قليلة مما يرهق كاهل الميزانية الحكومية ويؤثر في حجم الإنفاق على التعليم

ثانياً :- التوصيات :-

بناء على ما جاء من استنتاجات يمكن إن نوصي بالاتي :-

1- العمل على سن وتشريع القوانين الخاصة بإلزامية التعليم وتنفيذها حتى يتم تقليص نسبة الأميين أو انعدامها .
2- زيادة الإنفاق على التعليم بما يكفل توفير المدارس والجامعات الكافية لاستيعاب إعداد الطلبة المتزايد وضمن الحدود المعقولة لكل مدرسة أو جامعة .
3- الاهتمام بالعملية التعليمية وتوفير ما تحتاجه من مستلزمات دراسية لكي تكون نتائج الاستثمار التربوي كفوءة تخدم عملية التنمية الاقتصادية . وتقليل مستوى البطالة .

4- محاولة إيجاد مصادر تمويلية أخرى غير حكومية لتمويل قطاع التعليم كقبول المنح والإعانات المقدمة من المؤسسات والوحدات الإنتاجية الأخرى .

5- محاولة إيجاد نشاطات ذات مردود مالي للجامعات العراقية .

6- الاهتمام بهيأة التدريس وتوفير الحياة الكريمة بما يضمن لهم المشاركة الفاعلة في صنع القرارات ومواكبة التطور العلمي الحاصل في البلدان المتقدمة .

الهوامش

1- د. محمد عزيز ، مانع حبش الطعمه ، الحسابات القومية ، بغداد ، ص12 .

2- المصدر نفسه ص 16 .

3- د. جمال أسد مزعل ، العدّرات الاقتصادية في التعليم جامعة الموصل ، السنة بلا ، ص151

4- عزيز شرير . الإنفاق على التعليمwww.tarbya net

5- المصدر نفسه

6- د. جمال أسد مزعل – مصدر سابق ص162 – ص164 .

7- ايسن و جيرالد ، التعليم العالي في مجتمع متعلم ، ترجمة د. شحده فارس ، الطبعة الأولى ، دار البشير ، الأردن ، عمان 1992 ص36 – ص37 .

8- عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار برأس المال البشري وعلاقته بالبطالة والتشغيل في البلاد النامية (العراق حالة دراسية) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، بغداد، غير منشورة .

9- أنطوان رحمة- اقتصاديات التعليم على شبكة المعلومات الدولية منتديات السومريين المنتدى الاقتصادي www.alsumerean.com

10- http://data.albankaldawli.org

11- المصدر نفسه